اندماج الأعمال

أولاً: مفهوم الإندماج

يشمل مفهوم الإندماج على مفاهيم عديدة جزئية منها: الإندماج Merger، والتوحيد Consolidation، والتملك Acquisition ولكل منها الشروط المالية والقانونية بالنسبة لسريان التجميع ومدى إحتفاظ الشركات المستثمر فيها أو التابعة بشخصيتها القانونية المستقلة، وبشكل عام أجمعت الأدبيات المحاسبية والباحثون على أن الإندماج يمثل في بعض مظاهره عقد قانوني تتوحد بمقتضاه شركتين أو أكثر يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة وتنتقل كافة حقوقها وإلتزاماتها فضلاً عن المساهمين أو الشركاء إلى الشركة الجديدة أو ما تسمى بالشركة المدمجة،

كما يعرف الاندماج بأنه عقد يضم بمقتضاه شركة أو أكثر إلى شركة أخرى فتزول الشخصية المعنوية للشركة المندمجة وتنتقل أصولها وخصومها إلى الشركة الدامجة، أي تمتزج بمقتضاه شركتين أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولها إلى شركة جديدة

كما يعرف الاندماج بأنه عملية مزج لشركتين معا، وبمعنى أوسع الإستيلاء على شركة بواسطة شركة أخرى

تعريفاً آخراً للإندماج بأنه اتفاق يحدث بين شركتين أو أكثر لتكوين كيان جديد من خلال قيام إحدى الشركتين بشراء الشركة الأخرى وتقوم الشركة الدامجة بإدارتها بما ينسجم مع متطلباتها

أن اندماج الأعمال يحدث عند قيام شركة بإقتناء صافي الأصول التي تشكل الأعمال التجارية أو إقتناء حصص حقوق الملكية لواحدة أو أكثر من الشركات الأخرى والحصول على السيطرة على تلك الشركة أو الشركات

ويعرف مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB إندماج الأعمال بأن عبارة عن جمع وحدات اقتصادية منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة معّدة للقوائم المالية نتيجة لقيام احدى الوحدات الاقتصادية بالتوحد مع أو السيطرة على صافي أصول وأنشطة وحدة اقتصادية أخرى، والسيطرة هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية وذلك من أجل الحصول على منافع من أنشطتها.

ثانياً: دوافع اندماج الأعمال

إن دوافع إندماج الشركات كثيرة ومختلفة، ويمثل الدافع التقليدي للإندماج الرغبة في احتكار السوق، لكن هذا الدافع أصبح مرفوضاً بحكم القانون في معظم التشريعات وذلك لحماية المستهلكين ومنع السيطرة

على رأس المال، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة دوافع إيجابية أخرى للإندماج إذ أصبح إندماج الشركات مع بعضها البعض أو سيطرة الشركات على غيرها من المظاهر المألوفة من أجل ضمان القدرة على الاستمرارية فضلاً عن أن من أبرز دوافع الإندماج هو لغرض التوسع أو النمو السريع عن طريق الإندماج الأفقي أو التوسع بغرض التكامل عن طريق الإندماج الرأسي أو التوسع بغرض توزيع المخاطر عن طريق الإندماج المختلط أو ما يسمى بالإندماج المتنوع، كما أن الاعتبارات الضريبية التي قد تترتب على عملية الإندماج قد تمثل أحد دوافعه، ومما سبق يمكن توضيح الدوافع الرئيسة لإندماج الأعمال بالآتي

1. **النتائج الضريبية:** إذ يمكن للشركة المشترية الاستفادة من منافع تحميل الخسائر التشغيلية من الشركات المشتراة في المستقبل، أن الدافع الذي يكمن خلف الإندماج هو وجود فرص لتخفيض الضريبة مما يؤدي إلى التخلص من الخسائر الضريبية، ومن الممكن أن تلجأ الشركات التي تمتلك خسائر ضريبية متراكمة إلى الإندماج مع الشركات المحققة لنتائج إيجابية ويتحقق ذلك في الدول التي تنص قوانينها الضريبية على قبول خصم الخسائر السابقة من الأرباح بعد الإندماج
2. **النمو والتنويع:** فقد ترغب الشركة المشترية دخول سوق جديدة أو حيازة منتج جديد، و يمكن أن يؤدي إندماج الأعمال إلى زيادة نسبة النمو وبشكل أكبر مما يمكن أن يؤدي إليه البدء بتأسيس عمليات جديدة وإن أحد أسباب النمو هو لتحقيق عمليات تشغيل مثالية فضلاً عن أن التنويع تساعد على تخفيض شدة المخاطرة الناجمة من العوامل أو الظروف الاقتصادية المعاكسة التي قد تؤثر على قطاع اقتصادي معين مما تدفع به إلى الإندماج مع القطاعات الأخرى التي تتسم عملياتها بالثبات والإستقرار
3. **الاعتبارات المالية:** إن كبر حجم الشركات بعد الإندماج فضلاً عن وجود حجم كبير من الأصول قد يجعل من السهل على الشركة الحصول على أموال إضافية من أسواق رأس المال، أن إندماج الأعمال يحقق مكاسب عديدة في مجال التمويل فإن تكلفة الإقتراض تنخفض بشكل عام مع زيادة حجم الشركة وبالتالي يمكن من خلال الشركة الكبيرة الموحدة أن تعاد هيكلة تمويل ديون الشركات الصغيرة المستقلة وبتكلفة أقل وعادة ما تقوم الشركات الكبيرة بإصدار سندات وأسهم بشروط قادرة على أن تحقق مصالحها أكثر من الشركات الصغيرة، بمعنى أخر أنها تساعد على زيادة القدرة على الإقتراض وتحقيق وفر في حجم تكاليف إصدار الأوراق المالية
4. **الضغط التنافسي:** إن كبر حجم الشركات قد تخفف كثيراً من حالات التنافس الشديدة في السوق، ويضيف (القاضي) بأن القدرة السوقية يفترض تمكن الشركات الدامجة من اكتساب قدرة إحتكارية من خلال الإندماج الأفقي بما يمكنها من المنافسة وبشكل قوي من خلال المشاركة في تحمل الربح أو الخسارة فضلاً عن توزيع المخاطر وذلك في ظل ظروف المنافسة الشديدة

ثالثاً: أنواع اندماج الأعمال

1. **الاندماج الأفقي**

ويتم الإندماج وفقاً لهذا النوع بين مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تزاول أنشطة متشابهة أو متماثلة، ويتيح هذا النوع من الإندماج للوحدات الاقتصادية المندمجة التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وتحسين أساليب الطاقة المتاحة لدى كل منها علاوة على زيادة المعدل الشامل للعائد على الاستثمار وذلك من خلال خفض تكلفة التشغيل والإدارة والاستفادة بالقدرات المالية أو الفنية لبعض وحدات المجموعة المندمجة. أن الإندماج الأفقي أما أن تقوم به الشركات الكبيرة ومن ثم سيرافق هذه الإستراتيجية نمواً في حقل الصناعة المعني مما سيدفع بإجراء المزيد من عمليات الإندماج الأفقية بعد بلوغ الصناعات مرحلة النضج ثم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير الناجمة عن إنخفاض التكاليف، وقد يحصل الإندماج الأفقي بين الشركات الصغيرة من أجل توفير القاعدة المالية الواسعة وزيادة كفاءة المهارات الإدارية، وباختصار إن هذا الشكل من الإندماج يؤدي إلى نمو الشركات المندمجة إذ يؤدي إلى تحقيق أفضل العوائد لحملة الأسهم وذلك من خلال إستغلال الموارد والمهارات بأقصى كفاءة للتشغيل.

2. **الإندماج العمودي :**

ويتم الإندماج وفقاً لهذا النوع بين مجموعة من الوحدات التي يمثل نشاطها سلسلة متتابعة أو يمثل إنتاج أحدها مدخلات أو خامات لإنتاج وحدة أخرى كما هو الحال في إندماج شركة للغزل مع أخرى للنسيج وثالثة للطباعة والصباغة فضلاً عن الإندماج العمودي بين الشركات العاملة في صناعة البترول التي تمر بمراحل مختلفة مثل البحث والإستكشاف والحفر والإنتاج والتكرير والتسويق، وكل مرحلة تقوم بها شركات مختلفة يمكنها الإندماج وتكوين شركة جديدة واحدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها وذلك للاستفادة من تخفيض التكلفة ، ويتيح هذا النوع من الإندماج ضماناً يتمثل بتوفير مدخلات النشاط الإنتاجي لوحدات المجموعة وحصولها على تلك المستلزمات بأسعار وفي مواعيد تتناسب وخططها الإنتاجية، فضلاً عن توفير مقاييس محددة للجودة تلتزم بها كل وحدة ومن ثم تحسين مواصفات الإنتاج للشركة الدامجة.